

April 2009



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المجلس

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 15-19 يونيو/حزيران 2009

تقرير الدورة السابعة والستين

للجنة مشكلات السلع

(20-22 أبريل/نيسان 2009)

بيان المحتويات

الفقرات

5 - 1

أولاً - المقدمة

17 - 6

ثانياً - حالة أسواق السلع الزراعية في العالم

9 - 6

ألف - الحالة الراهنة والتوقعات

17 - 10

باء - انعكاسات التطورات في أسواق الوقود الحيوي على الأسواق والأمن الغذائي

35 - 18

ثالثاً - التطورات ذات الصلة بالسياسات التي تؤثر في أسواق السلع الزراعية وتجارتها

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: WWW.FAO.ORG

- ألف - المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية 18 - 22
- باء (1) - سياسات الرد على تقلبات أسعار المنتجات الزراعية 23 - 25
- باء (2) - نحو سياسات للتقليل من الآثار المشوهة لدعم الزراعة 26 - 29
- جيم - الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي وإدارة حركة أسعار السلع الغذائية 30 - 35
- رابعاً - الإجراءات الدولية المتعلقة بالسلع الزراعية 36 - 38
- خامساً - ترتيبات الدورة الثامنة والستين 39
- سادساً - ما يستجد من أعمال 40 - 42

المرفق ألف - البيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد JAMES G. BUTLER،
نائب المدير العام

المرفق باء - جدول أعمال الدورة السابعة والستين للجنة مشكلات السلع

المرفق جيم - قائمة الأعضاء في لجنة مشكلات السلع

الفترة المالية 2008-2009

المسائل التي تستدعي عناية المجلس

تودّ اللجنة أن تلفت عناية المجلس إلى المسائل التالية بشكل خاص :

- 1 - الاستعراض التي أجرتها لحالة أسواق السلع الزراعية في العالم والدور الهام الذي تضطلع به لجنة مشكلات السلع لمراقبة أسواق الأغذية وسياساتها، بالاستناد إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.
- 2 - طلبها مواصلة تحليل أسباب التغيرات المفاجئة التي طرأت على أوضاع الأسواق، بما في ذلك السياسات، لمعرفة تداعياتها على صغار المزارعين.
- 3 - طلبها بضرورة أن تجري منظمة الأغذية والزراعة تحليلاً إضافياً لانعكاسات تطوير الوقود الحيوي على الفقر والأمن الغذائي والبيئة وارتباط الطاقة بالأسواق الزراعية ولا سيما الجيل الثاني من الوقود الحيوي.
- 4 - ترحيبها بالالتزام المتجدد من قبل الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بغية التوصل إلى اتفاق شامل وطموح ومتوازن.
- 5 - دعمها لمواصلة منظمة الأغذية والزراعة أنشطة التحليل وبناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية الدولية.
- 6 - طلبها إجراء تحليل لتداعيات الأزمة المالية على الزراعة والتجارة والأمن الغذائي.
- 7 - اعتبارها أن بعض السياسات التي اتبعتها الحكومات رداً على ارتفاع أسعار الأغذية لم تكن فعّالة، لا بل أنها أدت إلى تفاقم الأوضاع في حالة القيود على الصادرات، فضلاً عن طلب اللجنة إجراء مزيد من التحليل المعمق لتأثير السياسات، خاصة على بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.
- 8 - ترحيبها بالتقدم المحرز حتى الآن باتجاه فك الارتباط بين سياسات الدعم الزراعي وتوصيتها بأن تعتمد المنظمة إلى تيسير الاستثمارات بما يزيد القدرة التنافسية للقطاع الزراعي في البلدان النامية.
- 9 - طلبها إجراء مزيد من الأبحاث حول التأثيرات على صعيد الاقتصاد الكلي وإدارة حركة أسعار السلع الأساسية.
- 10 - موافقتها على إنشاء مجموعة عمل لإعادة النظر في دور الأجهزة السلعية الدولية، حاضراً ومستقبلاً، وطلبها إعداد اختصاصات لمجموعة العمل المذكورة تمهيداً للموافقة عليها من قبل هيئة المكتب.
- 11 - طلبها إعداد وثيقة تعرض على الدورة المقبلة للجنة لتكون منطلقاً لمناقشة أدوار اللجنة وترتيبات عملها.

المسائل التي تستدعي عناية المؤتمر

تودّ اللجنة أن تلفت عناية المؤتمر إلى المسائل التالية بشكل خاص :

- 1- طلبها مواصلة التحليل لأسباب التغيرات المفاجئة التي طرأت على أوضاع الأسواق، بما في ذلك السياسات، لمعرفة تداعياتها على صغار المزارعين.
- 2- طلبها بضرورة أن تجري منظمة الأغذية والزراعة تحليلاً إضافياً لانعكاسات تطوير الوقود الحيوي على الفقر والأمن الغذائي والبيئة وارتباط الطاقة بالأسواق الزراعية ولا سيما الجيل الثاني من الوقود الحيوي.

- 3- ترحيبها بالالتزام المتجدد من قِبل الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بغية التوصل إلى اتفاق شامل وطموح ومتوازن ودعمها لمواصلة منظمة الأغذية والزراعة أنشطة التحليل وبناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية الدولية.
- 4- طلبها إجراء تحليل لتداعيات الأزمة المالية على الزراعة والتجارة والأمن الغذائي.
- 5- ترحيبها بالتقدم المحرز حتى الآن باتجاه فك الارتباط بين سياسات الدعم الزراعي وتوصيتها بأن تعتمد المنظمة إلى تيسير الاستثمارات بما يزيد من القدرة التنافسية للقطاع الزراعي في البلدان النامية.
- 6- طلبها إجراء مزيد من الأبحاث حول التأثيرات على صعيد الاقتصاد الكلي وإدارة حركة أسعار السلع الأساسية.

أولاً - المقدمة

- 1- عقدت لجنة مشكلات السلع دورتها السابعة والستين في الفترة من 20 إلى 22 أبريل/نيسان 2009 في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما. ومن أصل 105 بلدان أعضاء في اللجنة خلال فترة السنتين 2008-2009، حضر 86 بلداً الدورة. وشارك بصفة مراقب 7 من الدول الأعضاء في المنظمة، والكرسي الرسولي، وأربع منظمات دولية وخمس منظمات غير حكومية.
- 2- وانتخبت اللجنة السيد Neil Fraser (نيوزيلندا) رئيساً، والسيد Noel de Luna (الفلبين) نائباً أول للرئيس، والسيد Fazil Düstünceli (تركيا) نائباً ثانياً للرئيس.
- 3- وألقى السيد James G. Butler، نائب المدير العام، البيان الافتتاحي الذي يرد نصّه في المرفق ألف.
- 4- وقد عاون اللجنة خلال هذه الدورة مجموعة صياغة مؤلفة من أفغانستان، أستراليا، البرازيل، بوركينا فاسو، كندا، الصين، الجمهورية التشيكية، إكوادور، إستونيا، اليابان، الأردن (رئيساً، السيد إبراهيم أبو عتيله)، موزامبيق، هولندا والسويد.
- 5- واعتمدت اللجنة جدول الأعمال كما يرد في المرفق باء.

ثانياً - حالة أسواق السلع الزراعية في العالم

ألف - الحالة الراهنة والتوقعات

- 6- استعرضت اللجنة حالة الأسواق العالمية للسلع الأساسية استناداً إلى الوثيقة CCP 09/Inf.6. وأحاطت اللجنة علماً بأن الاضطرابات التي تشهدها الأسواق منذ عام 2007 قد أدت إلى بلوغ الأسعار مستويات قياسية في منتصف عام 2008، ثم عادت فانخفضت بشكل حاد مع نهاية السنة. وأقرت اللجنة بأن هذه التقلبات أدت إلى اضطرابات، خاصة في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مما دفع الحكومات إلى التدخل لحماية المستهلكين. وأشار إلى أنّ تجربة السنتين الأخيرتين أظهرت امتلاك المنتجين في بعض البلدان قدرة كبيرة على الاستجابة لحركة الأسعار. وطلبت اللجنة أن تواصل الأمانة رصد حركة أسعار السلع الأساسية وتحليلها.
- 7- وأيدت اللجنة التحليل الذي أجرته الأمانة مؤخراً لحركة أسعار السلع الأساسية في السنتين الماضيتين وتصورها الخاص بالتوقعات القصيرة الأجل. وجرى التشديد على أهمية أن تقدم منظمة الأغذية والزراعة معلومات عن حالة السلع في العالم وتوقعاتها وعلى فائدة الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة عن حالة الأغذية في العالم من

أجل الإطلاع على أحدث المعلومات عن الأسعار والأسواق. وأبرز أعضاء اللجنة الدور المميز الذي اضطلعت به لجنة مشكلات السلع من أجل مراقبة أسواق الأغذية وسياساتها وما لها من انعكاسات. وأيدت مجموعة السبعة والسبعين بشدة بقاء لجنة مشكلات السلع داخل منظمة الأغذية والزراعة.

8- وأجمعت اللجنة على مجموعة العوامل التي اعتبرت الأمانة أنها تكمن وراء حركة الأسعار الأخيرة. ورغم الاتفاق على أن التغييرات التي طرأت على ركائز العرض والطلب كانت وراء الانخفاض الأخير في الأسعار، شدد بعض الأعضاء على أهمية الركود الذي شهده الاقتصاد العالمي وأدى إلى كساد الأسواق. وأشار أيضاً إلى دور التدخلات على مستوى السياسات، كفرض قيود على الصادرات والسياسات المحلية لدعم الزراعة، حيث أنها تساهم في حركة الأسعار واقتُرِح إجراء مزيد من التحليل للسياسات من أجل إيضاح هذه التأثيرات. وبعد الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية مجدداً قد أثار الكثير من القلق، تماماً مثل تدني الأسعار في دورات ماضية للجنة مشكلات السلع، طُلب إلى الأمانة مواصلة تحليل أسباب التغييرات المفاجئة في حالة الأسواق، بما في ذلك السياسات، بهدف تحديد الانعكاسات على صغار المزارعين. وطُلب إلى الأمانة أيضاً أن تقرر ما إذا كان الانخفاض الطويل الأجل في الأسعار سيُستأنف أم أنه سيأخذ منحى مختلفاً في المستقبل، بما يشير إلى وجود انفصام هيكلي في طريقة عمل الأسواق.

9- ونظراً لأهمية رصد أسواق السلع الأساسية وأسعارها، ذكّرت الأمانة الأعضاء بضرورة أن تقدم بلدانهم معلومات دقيقة وفي الوقت اللازم عن أسواقها كي تتمكن المنظمة من تكوين صورة عن حالة الأسواق العالمية للسلع والتوقعات بشأنها.

باء- انعكاسات التطورات في أسواق الوقود الحيوي على الأسواق والأمن الغذائي

10- استعرضت اللجنة انعكاسات التطورات على صعيد إنتاج الوقود الحيوي على الأسواق والأمن الغذائي استناداً إلى الوثيقة CCP 09/06. وناقشت اللجنة التكاليف والمنافع الناشئة عن تطوير قطاع الوقود الحيوي. ولفتت العناية أيضاً إلى دور السياسات الخاصة بهذا القطاع.

11- وأيدت اللجنة التحليل الوارد في الوثيقة التي أعدتها الأمانة. غير أن اللجنة طلبت مزيداً من التحليل لانعكاسات الوقود الحيوي على الفقر والأمن الغذائي والفوائد البيئية وأرصدة الكربون. وأشار أيضاً إلى أن الارتباط الممكن بين أسعار البترول وأسعار السلع الأساسية ليس نهائياً بعد ويحتاج إلى مزيد من التقييم. ومن الضروري إجراء مزيد من الأبحاث حول أنواع الوقود الحيوي من الجيل الثاني.

12- وأبلغت اللجنة بأن بعض البلدان اختارت عدم إنتاج الوقود الحيوي من المواد الأولية المستخدمة للغذاء أو للعلف. وأشار أيضاً إلى أنه من غير الممكن التوصل إلى استنتاج عام حول الارتباطات القائمة بين التوسع في مجال الوقود الحيوي والأمن الغذائي.

13- وكان هناك اتفاق عام على ضرورة العمل على وضع خطوط توجيهية دولية شفافاً للاستدامة، تشمل أفضل الممارسات لإنتاج الوقود الحيوي واستهلاكه وتجارته، وأن تكون مستندة إلى أسس علمية سليمة. وأشار إلى أن منظمة الأغذية والزراعة قادرة على الاضطلاع بدور محفّز وهي قادرة أيضاً على تأدية دور في المبادرات الجارية حالياً لكفالة استدامة الوقود الحيوي ومنها مثلاً "المائدة المستديرة حول أنواع الوقود الحيوي المستدامة" و"الشراكة العالمية من أجل الطاقة البيولوجية".

14- وفضلاً عن الإقرار بوجود ارتباط متزايد بين الطاقة والزراعة، دعت اللجنة أيضاً المنظمة إلى تقييم مدى تأثير التطورات على صعيدي أسواق الوقود الأحفوري وأسواق الوقود الحيوي على أسواق المنتجات الزراعية.

15- وكان هناك اتفاق عام وإشارات متكررة إلى ضرورة التركيز بقدر أكبر على أنواع الوقود الحيوي من الجيل الثاني. ويُعتبر أن الوقود الحيوي من الجيل الثاني (الذي يعتمد على الكتلة الحيوية من السليلوز) يحدّ من التنافس بين الأغذية والوقود، ويزيد من طائفة المواد الأولية من مصدر غير غذائي المستخدمة لإنتاج الوقود الحيوي، ويزيد من فرص وجود توازنات بيئية وأرصدة للكربون أكثر ملاءمة. وشدد الأعضاء على برامج البحوث والتطوير الجارية حالياً والخاصة بالكتلة الحيوية القائمة على استخدام السليلوز ولفتوا العناية إلى مسألة نقل التكنولوجيا وما إذا كان بإمكان البلدان النامية أن تستفيد من الابتكارات في أنواع الوقود الحيوي من الجيل الثاني.

16- ورأت اللجنة ضرورة أن تكون سياسات تطوير الوقود الحيوي في البلدان النامية متّسقة مع استراتيجيات التنمية الزراعية والحد من الفقر، من دون أن تضرّ بالأمن الغذائي. وكي يكون تطوير الوقود الحيوي مناصراً للفقراء، لا بدّ من دمجهم ضمن استراتيجيات التنمية الريفية ككلّ من خلال الاستثمار في البنى الأساسية وتيسير حصول صغار المزارعين على القروض ونقل التكنولوجيا.

17- وأبدى بعض الأعضاء قلقهم من إمكانية ألا تستفيد البلدان النامية من ثورة الوقود الحيوي إذا ما استمرّ فرض التعريفات أو في حال أبقت البلدان الصناعية على الإعانات، فضلاً عن التحوّل من أن يتحول إصدار الشهادات للوقود الحيوي إلى عائق أمام التجارة.

ثالثاً - التطورات ذات الصلة بالسياسات التي تؤثر في أسواق السلع الزراعية وتجارتها

ألف - المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية

18- درست اللجنة الحالة الراهنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية استناداً إلى الوثيقة CCP 09/07.

19- وأثنت اللجنة على الموجز المقتضب الذي تضمنته الوثيقة عن حالة المفاوضات الزراعية في الدوحة، ولا سيما القضايا الرئيسية التي يوجد انقسام حولها والتي برزت في الاجتماع الوزاري المصغر الذي عُقد سنة 2008 في جنيف. وأجمعت على حدوث تقدم كبير في المفاوضات الخاصة بالاتفاق بشأن الزراعة رغم وجود عراقيل هامة لا تزال تحتاج إلى حل، وأن مشروع الأساليب الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2008 وأوجه الالتقاء بشأنه، قد شكل منطلقاً لمزيد من المفاوضات. وأبدى بعض الأعضاء آراء إضافية من وجهة نظر بلدانهم حول قضايا تناولها مشروع الأساليب. وقد رحبت اللجنة بإعلان مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية مؤخراً التزامهما المتجدد بالتوصل إلى نتيجة متكاملة وطموحة ومتوازنة.

20- وأشار الأعضاء إلى أن جولة الدوحة هي جولة للتطوير وإلى أن التحدي الرئيسي يكمن في التوصل إلى اتفاق شامل يكون طموحاً ومتوازناً في آن معاً ويرضي جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، نظراً إلى التفاوت الموجود في مستويات التنمية الزراعية والاحتياجات الخاصة لكل من الأعضاء على صعيدي التجارة والتنمية. ويؤكد هذا من بين جملة أمور أخرى أهمية إجراء تحليل دقيق لعملية التنمية الزراعية للبلدان التي بلغت مراحل مختلفة من التنمية، ولكيفية صياغة السياسات التجارية التي ستقوم عليها التنمية الزراعية.

21- وكانت هناك مداخلات لعدد من الأعضاء حول برنامج منظمة الأغذية والزراعة لبناء القدرات التجارية. واتفقت اللجنة على أن التحليل الذي أجرته المنظمة والمساعدة الفنية التي تقدمها للدول الأعضاء في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كانت مفيدة لتلك الدول لأسباب عدة منها زيادة القدرة التفاوضية للبلدان النامية. وأيدت اللجنة مواصلة هذا العمل الذي يقوم على مزيج من التحليل وبناء القدرات من خلال برامج النشر والتدريب. ودعا بعض الأعضاء أيضاً الأعضاء في اللجنة إلى تأمين موارد من خارج الميزانية لدعم برنامج العمل المذكور.

22- وأشار العديد من الأعضاء إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على التجارة والأمن الغذائي في البلدان النامية وأبدوا قلقهم إزاء ازدياد الحمائية التجارية. وفي حين رأى البعض أن تأثيرات الأزمة غير مؤكدة بالكامل، كانت هناك مخاوف حقيقية من أن تكون البلدان التي تفتقر إلى الموارد المالية الكافية لمواجهة الأزمة الأكثر معاناة منها. وطُلب إلى الأمانة أن تقوم بمراقبة الأوضاع من حيث التأثيرات على الزراعة والأمن الغذائي واقتراح تدابير كفيلة بالحد من وطأة تأثيراتها السلبية. واتفقت اللجنة على أن اتسام مفاوضات جولة الدوحة بالطموح والتوازن يساهم في التخفيف من تأثيرات الأزمة. وينبغي بموازاة ذلك تفعيل بعض المبادرات مثل "المعونة من أجل التجارة" والتمويل للتجارة.

باء (1) - سياسات الرد على تقلبات أسعار المنتجات الزراعية

23- استعرضت اللجنة التدابير الخاصة بالسياسات التي اعتمدها البلدان للتخفيف من وطأة تأثير الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، وذلك استناداً إلى الوثيقة CCP 09/8. وقد تباينت وجهات النظر بهذا الشأن. فقد أشير إلى أن التدابير الخاصة بالسياسات التي تم اعتمادها لم تكن دوماً فعالة، لا بل إنها قوّضت في بعض الحالات الجهود الرامية

إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج في الأجل المتوسط. وأبدى بعض الأعضاء قلقهم إزاء التركيز مجدداً على ما يبدو إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، وهو تدبير اعتمدته عدد من البلدان في أعقاب ارتفاع الأسعار وتقلباتها في سنة 2008. وأحاط بعض الأعضاء علماً بضرورة التمييز بشكل واضح بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الغذائي، على اعتبار أن سياسات الاكتفاء الذاتي الغذائي خلال السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي لم تكن مُجدية. وبموازاة ذلك، ورغم إدراك الأسباب الكامنة وراء اعتماد مثل هذه السياسات، أشار بعض الأعضاء إلى أن فرض قيود على صادرات بعض البلدان المصدرة للأغذية رداً على الأزمة الغذائية قد ساهم جزئياً في ارتفاع الأسعار وتقلباتها. واعتبر بعض الأعضاء أن السياسات الزراعية للبلدان المتقدمة أثرت بدورها سلباً على الأسواق العالمية للأغذية ويجدر بمنظمة الأغذية والزراعة مراقبتها وتحليلها.

24- واتفقت اللجنة على أهمية مراقبة وتقييم التدابير الخاصة بالسياسات التي تتخذها الحكومات من خلال منهجية شفافة. وطلب أن تعزز منظمة الأغذية والزراعة التحليل الذي تجريه لتأثير التدابير الخاصة بالسياسات التي تنفذها الحكومات لمعرفة مدى مردوديتها التكاليفية من أجل خفض الأسعار المحلية وحماية استهلاك المجموعات ذات الدخل المنخفض، فضلاً عن قدرتها على زيادة الإنتاج المحلي واستفادة المنتجين منها. وشددت اللجنة على أهمية إجراء تحليل معمق لتأثير سياسات التصدي للأزمة على بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي ستكون على الأرجح الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار الأغذية. وأقرت اللجنة بضرورة مراعاة السياق الاجتماعي للتدخل عند تقييم تأثير السياسات الغذائية ومراعاة تكلفة تجنب حدوث اضطرابات اجتماعية عند النظر في تكاليف التدابير ومنافعها. واقترح بعض الأعضاء أيضاً أن تجري المنظمة تحليلاً لنطاق خطط دولية بديلة لتكوين احتياطي من الحبوب والمساهمات التي يمكن أن تقدمها.

25- وسلّمت اللجنة بأهمية الاستثمار في الزراعة واتفقت على أنه يتعين على الحكومات أن تركز على سياسات التنمية الزراعية المتوسطة والبعيدة الأجل كضمانة للإمدادات الغذائية ولاستقرار أسعار الأغذية. وأشار الأعضاء إلى أهمية دور التعاون الدولي بهذا الخصوص.

باء (2) - نحو سياسات للتقليل من الآثار المشوهة لدعم الزراعة

26- ناقشت اللجنة نطاق سياسات التقليل قدر المستطاع من الآثار المشوهة لدعم الزراعة وذلك استناداً إلى الوثيقة CCP 09/09. واتفقت اللجنة على الحاجة إلى زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لمواجهة التحديات المقبلة على مستوى الاقتصاد الغذائي. وأقرت اللجنة بأن هذه المسألة معقدة مشيرة إلى أن سياسات دعم المزارع تؤثر على البلدان بدرجات متفاوتة تبعاً لتركيبية الزراعة والتجارة بالأغذية فيها وبحسب موقعها التجاري الصافي. وسلّم الأعضاء بأن البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة والتنمية في الميدان الاقتصادي تتدخل بدورها في الزراعة من خلال سياسات، بعضها مشوّه، لكنهم اتفقوا على أن تأثيرات سياسات الدعم ليست نفسها بالنسبة إلى البلدان المتقدمة والنامية وأن السياسات المعتمدة في بعض بلدان منظمة التجارة والتنمية في الميدان الاقتصادي لها تأثير

أكبر على الأسواق العالمية مقارنة بتلك المعتمدة في البلدان النامية. وأشار أيضاً إلى أن فك الارتباط لا ينبغي النظر إليه كمجرد تمييز بين ما هو مشوه وما هو غير مشوه، بل على اعتبار أن جميع السياسات لها تأثيرات مشوهة بدرجات متفاوتة. بيد أنه اتفق على أن الإعانات الزراعية المشوهة في المدى البعيد تضرّ الزراعة في البلدان النامية. ومع أن البلدان النامية والمتقدمة قد تقوم بإنتاج مجموعات مختلفة من المنتجات والإتجار بها، فإن سياسات الدعم تؤثر على القدرة التنافسية الإجمالية للمزارعين الذين يستفيدون من الدعم مقارنة مع المزارعين غير المستفيدين منه. وشددت اللجنة بموازاة ذلك على أنه يتعين على المجتمع الدولي تجنب الحواجز غير التجارية.

27- ورحبت اللجنة بالتقدم التي أحرز من أجل فك الارتباط في تدابير الدعم المحلي التي تتخذها البلدان الأعضاء في منظمة التجارة والتنمية في الميدان الاقتصادي وشجعت على اتخاذ مزيد من الخطوات المماثلة. وأشارت إلى إمكانية تحويل سياسات الدعم في المدى المتوسط بعيداً عن التدابير المشوهة من نوع الصندوق "الكهرماني" والصندوق "الأزرق" إلى دعم من نوع الصندوق "الأخضر" الذي يمكن اعتباره أيضاً دعماً يساهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال محافظته على القدرة الإنتاجية. غير أن الهدف في الأجل البعيد يجب أن يكون الانتقال إلى سياسات غير مشوهة، كأن يخضع جميع المزارعين مثلاً لنفس الأوضاع في الأسواق.

28- وشددت اللجنة على أن منظمة التجارة العالمية هي المنتدى المناسب لمناقشة موضوع خفض الدعم المحلي في سياق متعدد الجوانب مع تحقيق أكبر تأثير ممكن على المستوى العالمي؛ وشددت اللجنة على أهمية اختتام جولة الدوحة بسرعة وعلى ضرورة إنجازها.

29- وأشارت اللجنة إلى أن الحاجة إلى إطعام العدد المتزايد من سكان العالم وارتفاع الطلب على الوقود الحيوي يستدعيان بذل جهود حثيثة للمحافظة على القدرة الإنتاجية أو زيادتها في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وكان هناك اتفاق بالإجماع على ضرورة بذل المزيد لدعم قدرة البلدان النامية على زيادة الاستثمارات في الزراعة، من القطاعين العام والخاص، بغية زيادة قدرتها الإنتاجية والتنافسية. واتفق على أن الأمن الغذائي يشكل إطاراً مناسباً لاستكشاف سياسات الاستثمار المناسبة. وقد شددت اللجنة على الحاجة الماسة إلى التركيز على الاستثمار في الزراعة في البلدان النامية، فضلاً عن تدابير أخرى تزيل القيود عن الإمدادات، ومنها مثلاً التطورات التكنولوجية وزيادة فرص الحصول على المدخلات بما في ذلك الائتمانات والبنى الأساسية الضرورية. وجرى أيضاً تسليط الضوء على ضرورة أن تضطلع المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، بالتحليل والمشورة والدعم لإرساء أطر عمل أفضل لتيسير زيادة الاستثمارات في الزراعة، وهو ما سيجري العمل على تحقيقه.

جيم- الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي وإدارة حركة أسعار السلع الغذائية

30- ناقشت اللجنة أثر حركة أسعار الأغذية على الاقتصاد ككل وآثار السياسات ذات الصلة وذلك استناداً إلى الوثيقة CCP 09/10. وأقرت اللجنة أن حركة أسعار الأغذية تخلف آثاراً مهمة على اقتصاديات البلدان النامية، والأهم من ذلك على اقتصاديات البلدان ذات الدخل المنخفض المستوردة الصافية للأغذية.

31- وأشارت اللجنة إلى أن الوثيقة المذكورة لم تتضمن أدلة مستندة إلى التجربة على خبرات البلدان خلال الفترة الأخيرة لارتفاع أسعار الأغذية، وما طُبّق بشأنها من سياسات، ومدى فعالية هذه السياسات في مجابهة التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية.

32- وسلّطت اللجنة الضوء على عدد من القضايا المتصلة بأثر تقلبات أسعار الأغذية ومواجهتها على صعيد السياسات والتي تحتاج إلى مزيد من العمل، وهي: عوارض "المرض الهولندي" ومدى تأثيره على الاقتصاديات الوطنية؛ وأثر حركة أسعار الأغذية على المستوى الأسري؛ ومدى استجابة الإمدادات؛ ومدى إعاقة الهيكل المشوه للأسواق الغذائية في البلدان النامية لانتقال الآثار المشوهة من الأسواق الدولية إلى الأسواق المحلية؛ وتقدير الأعباء والفوائد بالنسبة إلى المستهلكين والمنتجين على التوالي. كما أشارت اللجنة إلى أن الدروس المستخلصة من التدابير والسياسات المطبقة ستكون مفيدة.

33- وأخطرت اللجنة بالجهود التجريبية الجارية بشأن القضايا المتصلة بأثر الحقبة الأخيرة التي شهدت ارتفاعاً في الأسعار والسياسات التي طبقتها البلدان النامية. ولاحظت اللجنة أن تقييم هذه القضايا المستند إلى التجربة معروض في عدد من مطبوعات المنظمة بما في ذلك التقرير المقبل عن حالة أسواق السلع الزراعية.

34- كما أدلى بعض الأعضاء بتعليقات حول فعالية بعض السياسات في إدارة حركة أسعار الأغذية. وجرى التأكيد على أن استجابات السياسات السريعة للزيادات في أسعار الأغذية، بما في ذلك فرض قيود على التصدير، قد لا تخلف أي أثر على مستوى الأسعار، في حين أنه قد تكون لها تبعات سلبية على البلدان المنفذة لها، وأيضاً على الشركاء التجاريين التقليديين. وأشار بعض الأعضاء إلى الصعوبات التي يثيرها "المرض الهولندي" ولاحظوا أن هذا المرض جاء في كثير من الأحيان نتيجة سوء الإدارة الاقتصادية.

35- وطلبت اللجنة إلى الأمانة إجراء المزيد من البحوث حول عدد من المواضيع وأشارت إلى أنه من الأفضل أن يتم ذلك ضمن سياق دراسات الحالة القطرية. وشملت هذه المواضيع انتقال آثار التغيرات في الأسعار الدولية إلى الأسواق المحلية للبلدان النامية، وتحليل أثر الفترة الأخيرة التي شهدت ارتفاعاً في الأسعار بالنسبة إلى المنتجين والمستهلكين على الصعيد الأسري، وتقييم السياسات التي تم تنفيذها بغرض إدارة الزيادات في أسعار الأغذية، مع مراعاة الأجل الطويل، وعمل الأسواق أثناء فترات زيادة الأسعار.

رابعاً - الإجراءات الدولية المتعلقة بالسلع الزراعية

36- أعربت اللجنة عن تقديرها لجهود التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ولاحظت الأنشطة الواسعة للمشاريع السلعية منذ الدورة الأخيرة، وأقرت بالعوائق المتزايدة التي تواجه الأمانة في قيامها بهذه الجهود. وأحاطت اللجنة علماً بجهود التعاون بين المنظمة والوكالات الأخرى في المشروع الذي يريعه الاتحاد

الأوروبي والمعنون "برنامج السلع الأساسية الزراعية لجميع دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي". وطلبت اللجنة إجراء استعراض للدروس المستخلصة من الجهود الإنمائية السلعية التي بذلتها المنظمة لعرضه على الدورة المقبلة.

37- وطرح بعض الأعضاء أفكاراً للنهوض بكفاءة تنفيذ أنشطة الإشراف على مشاريع الصندوق المشترك للسلع الأساسية، بما في ذلك من خلال تبسيط إجراءات استهلاك المشاريع وتقييمها وترشيدها تلك الإجراءات. وتتطلب تدابير الإصلاح في المنظمة وضمن الصندوق المشترك للسلع الأساسية أيضاً تحديد الطريقة التي يمكن أن تسهم من خلالها تدابير إصلاح هاتين الهيئتين في النهوض بالكفاءة والفعالية.

38- واتفقت اللجنة على إنشاء مجموعة عمل لاستعراض الدور الحالي والمقبل للهيئات الحكومية الدولية للسلع الأساسية، بغية النهوض بفعالية هذه الهيئات بحيث تلبي الاحتياجات الراهنة للاقتصاد السلعي الدولي. وطلبت إلى الأمانة إعداد اختصاصات مجموعة العمل المذكورة كي توافق عليها هيئة المكتب.

خامساً- ترتيبات الدورة الثامنة والستين

39- أعلمت اللجنة بأن الدورة الثامنة والستين ستُعقد في النصف الثاني من عام 2010. وسيتم تأكيد الموعد الدقيق لها في الوقت المناسب.

سادساً- ما يستجد من أعمال

40- نظرت اللجنة في الاقتراح الذي تقدم به رئيس اللجنة والقائل بأن الوقت قد حان للتمعن في الأدوار وفي ترتيبات العمل الحالية والمقبلة للجنة مشكلات السلع، بما في ذلك اسم هذه اللجنة. وكانت لجنة مشكلات السلع قد اجتمعت لأول مرة عام 1950 في ظل ظروف سوقية مختلفة للغاية عما هي عليه الآن. وفي حين أعرب الأعضاء عن تقديرهم لأهمية مثل هذا التمعن، فقد نصحو بالتمهل في هذا الأمر خصوصاً وأن عملية إصلاح المنظمة لم تكتمل بعد، كما أن اختصاصات المنظمة لا تزال صالحة في أي حال من الأحوال. وطلب إلى الأمانة إعداد وثيقة تشكل مرتكزاً للمداولات في دورة مقبلة بشأن أدوار اللجنة وترتيبات عملها. وينبغي أن تقر هذه الوثيقة بالروابط المهمة القائمة بين لجنة مشكلات السلع واللجان الفنية الأخرى في المنظمة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الولايات المتصلة بها.

41- واسترعى انتباه اللجنة إلى الهدف الاستراتيجي زاي في الإطار الاستراتيجي للمنظمة الذي يتعلق بولايتها، مع الإقرار بأن هذا الإطار ما زال قيد التجهيز. وطُرح عدد من الاقتراحات المتعلقة بالأولويات المدرجة في الهدف الاستراتيجي المذكور والتي سوف تُراعى في التعديلات المقبلة. ولكن بعض الأعضاء الذين يعتبرون أن الهدف الاستراتيجي زاي هو أحد أهم البنود، أبدوا أسفهم للتأخر في إدراج هذا البند ضمن جدول الأعمال تحت عنوان "ما يستجد من أعمال".

42- وقام رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي بإخطار اللجنة بما أُحرز من تقدم على صعيد إصلاح اللجنة وتجديدها. وجرى ملاحظة أهمية الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي بالنسبة للجان الفنية الأخرى للمنظمة، بما في ذلك لجنة مشكلات السلع، وقد أبدت هذه الأخيرة رغبتها في التعاون مع لجنة الأمن الغذائي العالمي.

المرفق ألف

البيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد JAMES G. BUTLER،

نائب المدير العام

السيد الرئيس، حضرات المندوبين الكرام، حضرات السيدات والسادة،

يشرفني ويسرّني أن أرحّب بكم اليوم، نيابة عن المدير العام، في الدورة السابعة والستين للجنة مشكلات السلع.

وإنّ لجنة مشكلات السلع تؤدي دوراً غايةً في الأهمية يقضي باستعراض التطورات التي شهدتها الأسواق الدولية للسلع الأساسية وبإسداء المشورة للمجلس في مسائل السياسات ذات الصلة. ويكتسي هذا الدور أهمية أكبر في ظلّ الأداء المأساوي للغاية لأسواق السلع منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة مشكلات السلع في عام 2007: حيث أنّ الأسعار الأعلى منذ 30 سنة عادت وانخفضت بشكل حاد. ولطالما كانت أسواق السلع الزراعية تشهد فترات طويلة تكون فيها الأسعار الحقيقية منخفضة أو متدنية وفترات مرحلية قصيرة ترتفع فيها الأسعار إلى حدها الأقصى — لكن هل إنّ الارتفاع الأخير في الأسعار بدّل هذه الأوضاع بفعل بروز عوامل مؤثرة جديدة مثل الوقود الحيوي؟

لقد كنا نعتقد أننا فهمنا السلوك المعتاد لأسعار السلع الأساسية، غير أننا تعلّمنا الكثير في السنتين الأخيرتين والدروس التي استخلصناها هي محور البحث الرئيسي في جدول أعمال هذه الدورة.

وسوف تبحثون في مداولاتكم في العوامل الكامنة وراء الارتفاع الأخير في الأسعار وتأثيراته وكيف أنّ الأزمة المالية ساهمت في حدوث الانخفاض المرتقب. وتعتقد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اجتماعاً جانبياً سوف يساعدكم في التركيز على التوقعات القصيرة الأجل.

وإننا ندرك، وللأسف، أنّ طرق تصدي الكثير من البلدان لمسائل الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية لم تكن أفضل الخيارات على الدوام — فقد اختارت تلك البلدان، وإن كان خيارها مبرراً، تدابير للتصدي لحالة الطوارئ في المدى القصير وضمن هامش الموارد المحدودة في الميزانية. وسوف تقومون بدراسة هذه القضايا المتصلة بالسياسات والخيارات المتخذة، بما في ذلك الإدارة على صعيد الاقتصاد الكلي، والتي بقيت حتى الآن خارج إطار المناقشات.

وقد ذكرت آنفاً أنّ الوقود الحيوي يشكل عاملاً رئيسياً جديداً من العوامل المؤثرة. فهل سينافس إنتاج الوقود إنتاج الأغذية في ظلّ ازدياد ارتباط أسواق السلع الزراعية بأسواق الطاقة الأكبر حجماً؟ وسوف تُعرض على حضراتكم ورقة تتناول انعكاسات تطوير الوقود الحيوي على الأسواق والأمن الغذائي وتتضمّن نتائج التحليل الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة استناداً إلى نموذج معيّن.

ويضاف إلى ما تقدّم أسئلة وتحديات أشمل ناشئة عن الارتفاع الأخير في أسعار الأغذية، بالنسبة إلى الأمن الغذائي العالمي والمناخ الدولي للسياسات التجارية ومدى الوثوق بالأسواق الدولية كمصدر للأغذية.

وبالنظر إلى الاحتياجات الغذائية الأطول أمداً، يبدو من الواضح أنّ ثمة حاجة لإنعاش إنتاج الأغذية، ليس فقط في البلدان النامية، بل أيضاً في البلدان المتقدمة التي يجدر بها أن تساهم أيضاً في تلبية الاحتياجات المتزايدة من الأغذية. ونحن نعلم أنّ الدعم على مستوى السياسات الزراعية في البلدان المتقدمة لطالما كان في ما مضى مضرّاً بتوقعات التنمية في البلدان النامية، وسوف ننظرون في سياق مداولاتكم في سبل التوفيق بين هاتين الحاجتين المتعارضتين.

وسوف تستعرض الدورة الحالية أيضاً التطورات الأخيرة التي شهدتها مفاوضات جولة الدوحة والتي شملت فرض قيود على الدعم المحلي المشوّه، فضلاً عن الحاجة الماسة إلى الاستثمارات في الزراعة في البلدان النامية.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة، إنّ منظمة الأغذية والزراعة تعلّق أهمية كبرى على آرائكم وتوجيهاتكم بالنسبة إلى مختلف القضايا المعروضة عليكم. وتتولى شعبة التجارة والأسواق توفير خدمات الأمانة للجنة مشكلات السلع. وهذه الشعبة، كغيرها من شعب إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قد أعيدت هيكلتها في إطار عملية الإصلاح الجارية في المنظمة، وأعيد تنظيمها ضمن فرق تركّز على تحقيق نتائج معيّنة للتصدي لأولويات العمل وتأديتها بصورة أفضل. وإنّ زملائي على أتمّ الاستعداد للإجابة على أية أسئلة لديكم.

وإنّي أشكركم جزيل الشكر على حسن إصغائكم وأتمنى لكم النجاح في مداولاتكم.

المرفق بـ

جدول أعمال الدورة السابعة والستين للجنة مشكلات السلع

- 1- المسائل التنظيمية
 - (أ) انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس
 - (ب) اعتماد جدول الأعمال
- 2- حالة أسواق السلع الزراعية في العالم
 - (أ) بيان يُلقى نيابة عن المدير العام
 - (ب) الحالة الراهنة والتوقعات
 - (ج) انعكاسات التطورات في أسواق الوقود الحيوي على الأسواق والأمن الغذائي
- 3- التطورات ذات الصلة بالسياسات التي تؤثر في أسواق السلع الزراعية وتجاريتها
 - (أ) المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية
 - (ب) سياسات الرد على تقلبات أسعار المنتجات الزراعية
 - (ج) الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي وإدارة حركة أسعار السلع الغذائية
- 4- الإجراءات الدولية المتعلقة بالسلع الزراعية
- 5- ترتيبات الدورة الثامنة والستين
- 6- ما يستجد من أعمال
- 7- اعتماد التقرير

المرفق جيم

قائمة الأعضاء في لجنة مشكلات السلع
الفترة المالية 2008-2009

أفغانستان	فنلندا	نيجيريا
الجزائر	فرنسا	النرويج
أنغولا	غابون	باكستان
الأرجنتين	غامبيا	بنما
أرمينيا	ألمانيا	باراغواي
أستراليا	غانا	بيرو
النمسا	اليونان	الفلبيين
أذربيجان	غواتيمالا	بولندا
بنغلاديش	غينيا	البرتغال
بلجيكا	هندوراس	قطر
بوليفيا	المجر	جمهورية كوريا
البرازيل	آيسلندا	رومانيا
بلغاريا	الهند	الاتحاد الروسي
بوركينافاسو	إندونيسيا	سان فنسنت وغرينادين
الكامبيون	جمهورية إيران الإسلامية	سان مارينو
كندا	آيرلندا	المملكة العربية السعودية
الرأس الأخضر	إيطاليا	السنغال
شيلي	اليابان	صربيا
الصين	الأردن	سلوفاكيا
كولومبيا	كينيا	سلوفينيا
الكونغو	الكويت	أسبانيا
كوستاريكا	لاتفيا	سري لانكا
كوت ديفوار	لبنان	السويد
كوبا	ليسوتو	سويسرا
قبرص	ليبيريا	تايلند
الجمهورية التشيكية	لتوانيا	تونس
جمهورية كوريا الديمقراطية	مدغشقر	تركيا
الشعبية	ماليزيا	أوغندا
الدانمرك	مالي	أوكرانيا
الجمهورية الدومينيكية	موريشيوس	المملكة المتحدة
إكوادور	المكسيك	جمهورية تنزانيا المتحدة
مصر	المغرب	الولايات المتحدة الأمريكية
السلفادور	موزامبيق	أوروغواي
إريتريا	ناميبيا	فنزويلا
إستونيا	هولندا	زامبيا
إثيوبيا	نيوزيلندا	زمبابوي
الجماعة الأوروبية	نيكاراغوا	
(منظمة عضو)	النيجير	